

الفصل السابع

أصحاب السلطة الرسمية : يتناولون ويحشرون شخصاً ما

المقدمة : السلطة ، الحصانة ، ومخاطرة السرقة

في مجتمعات سوق التأثير تهدد المصالح الخاصة القوية استقامة المؤسسات العامة ، ولكن مراجعتها تتم عن طريق تلك المؤسسات ، وأيضاً الأحزاب والجماعات المتنافسة . تتجنب نخبة الكارتل المنافسة الصاعدة من خلال بناء شبكات فساد ، ولكنها مقيدة بالحاجة إلى تحقيق توازن بين مصالح أعضاء النخبة المختلفين ، والهدف الجوهرى للمحافظة على الوضع القائم . يواجه أصحاب السلطة القليل من القيود ، ولكن لا يزالون مطالبين بإدارة الصراع فيما بين أنفسهم ، ويجدون الطرق الفعالة لحماية مكاسبهم . ولكن حيث تعمل نخبة البلد في سياق مؤسسات ضعيفة جداً ، منافسة سياسية قليلة ، وفرص اقتصادية متسعة ، فإن المسرح يعد للفساد مع الحصانة . في هذا المناخ ،

أصحاب السلطة الرسمية - الرموز السياسية القوية ، والمقربين إليهم - يحتفظوا بكل الأوراق .

في الصين ، كينيا ، وأندونيسيا ، والبلدان الأخرى التي تشبهها ، يكون الفساد غالباً ، جشع ، ويتضمن سوء استخدام السلطة الرسمية من جانب واحد بدلاً من إجراء تباديلات بين المصالح العامة والخاصة القائمة حالياً . سرقات الرسميين للأراضي والموارد العامة ، دوائر الأعمال المملوكة للرموز السياسية والعسكرية ، أو مشروعات مهربة وهاربة من الضرائب ، وشاملة أفراد ذوي خبرة ، ليست شائعة في مجتمعات سوق التأثير أو نخبة الكارتل . في حالات القلة المتحكممة والزمير ، التعاملات على مثل هذا النطاق من الصعب تدعيمها في مناخ غير مؤكد وحافل بالنزاعات ، ومن ثم ، يتطلب حماية من القوى في القطاع الخاص . في حالات أصحاب السلطة الرسمية الطموحين ، لا يوجد الكثير الذي يمنع الرموز السياسية أو عملاءهم الشخصيين من سلب ونهب المجتمع والاقتصاد .

لذلك مصطلح أصحاب السلطة الرسمية له معني مزدوج : الرسميون والسياسيون يثرون أنفسهم من خلال الفساد بإرادتهم ، أحياناً يتحركون إلى الاقتصاد بتحويل كل أجهزة الدولة إلى مشروعات تسعى إلى الربح ، وأفراد دوائر الأعمال الطموحون مع ما يتلقونه من الحماية والأيوو الرسمية يحصلون على المكانة التي تشبه الرسمية حيث يبنون امبراطوريتهم . سواء كان هذا أو ذاك ، يقع محور السلطة ليس داخل الدولة ولكن مع الرسميين الذين يستخدمون الرافعة السياسية لاستخراج الثروة . الحدود ما بين القطاع العام والخاص غامضة ، وعملياً ، غير موجودة . بدلاً من ذلك ، يعمل أصحاب السلطة الرسمية في عالم ما بين الدولة والمجتمع مستخدمين السلطة والموارد التي ليست عامة أو خاصة بصورة حاسمة . وظائف المستوى

الرسمي الأعلى مفيدة إلى حد كبير خلق الاحتكارات من أنواع مختلفة والتي تستغل حينئذ من خلال القيود المائعة . قد تكون بعض الاحتكارات على نطاق صغير ، بينما احتكارات أخرى قد تسمح للرسميين بابتلاع أقسام ضخمة من الاقتصاد القومي .

تتمثل النتائج في أنواع متميزة من الربط بين السلطة والثروة . السعي إلى التأثير البيروقراطي من خلال المدفوعات إلى الوسطاء السياسيين، كما في حالتنا المتعلقة " بسوق التأثير " غالباً تدل على حماقة . عملية السياسة الرسمية تحمل غالباً القليل من الشبهة مع الحقيقة ، وأولئك الذين يتمتعون بسلطة أو تدعيم سياسي يتصرفون لأنفسهم وبأنفسهم . الرموز العليا في بلدان أصحاب السلطة الرسمية لا يحتاجون إلى نمط شيكات الكارتل ، لأن المعارضة السياسية ضعيفة في أحسن الحالات ، وفي الواقع ، في كثير من الحالات ، لا يوجد شك من الذي يمسك بزمام الأمور . يصبح عملاؤهم خبراء ، يستغلون نسب محدودة من سلطة وفرص الدولة والتي تفتح أبوابها أمامهم بواسطة الذين يدعمونهم سياسياً . وعلى خلاف القلة المتحكممة التي عليها أن تجد باستمرار طرق مكافأة وضبط زميرتهم الإجرامية ، وأن تحمي مكاسبها ، فإن إتياع أصحاب السلطة الرسمية لديهم القليل من البدائل ، وادعاءاتهم في الثورة والملكية تواجه أقل القليل من التحدي الحقيقي .

تكاليف الحصانة

فساد أصحاب المصالح الرسمية يجد تدعيمه في سوء الاستخدام السياسي غير المقيد ، وفي التوسع في السلطة الرسمية . قد يكون هناك رمز بارز بوضوح يتمثل في سوهارتو أندونيسيا ، أو في الكثير من أصحاب السلطة

الرسمية الذين يشغلون احتكاراتهم الذاتية بأسلوب غير متناسق إلى حد كبير ، كما في الصين . إن لديهم غالباً عملاء شخصيين متضمنين الأقارب رموز دوائر الأعمال ، والقادة المحليين ، ولكن لا يوجد سبب سياسي جوهري لتقاسم غنائم السلب والنهب مع التجمعات الكبيرة في الدوائر الانتخابية . الفرص الاقتصادية متنامية في هذه المجتمعات . ولكن هذه الحالات تفتقر إلى المحاسبة السياسية والمؤسسات القوية المطلوب لاقتصاد السوق المنظم . يمكن أن تكون معارضة الفساد من الأعمال الخطرة ، وحتى أولئك الذين يضمرون مرارة واستياءً منه ، قد يتركون رفع الأنقال إلى آخرين .

غالباً الفساد من هذا النوع ذو نطاق واسع ، وعجلته لا تتوقف عن الحركة تعبر الحدود الدولية والتي بين الدولة والاقتصاد . في الواقع التحرر السياسي والاقتصادي له مشكلات فساد متضخمة في هذه المجموعة . كما هو الحال مع رموز الفساد في أي مكان يبني أصحاب السلطة الرسمية ترتيبات احتكارية : أحد السياسيين أو عمليه قد يدعى أو يطالب بقسم كامل من الصناعة ، بينما قد يسيطر آخر ببساطة على تراخيص ذات قيمة في الوظيفة المحلية . ولكن هذه الرموز لا تتعرض للكثير من المنافسين ، وتواجه القليل من القيود السياسية والقانونية . مثل هذه الاحتكارات غير المنسقة دون قيود على الأسعار التي يطلبونها قد تصيب بالشلل كل تدفقات النشاط الاقتصادي . لذلك ، الفساد غير القابل للتوقع ضار بصفة خاصة بالتنمية الاقتصادية . حتى عندما يتعايش فساد أصحاب السلطة الرسمية مع النمو السريع ، كما في الصين ، فإنه من الصعب الافتراض إنه ، إلى حد ما ، مفيد للتنمية : يمكن أن يشتمل على آثار أخرى في وضع العراقيل أمام التكامل القومي للأسواق ؛ مما يضعف المؤسسات الاقتصادية الثانوية مثل أسواق الأسهم والسندات ووظائف الاختبار الحقيقي والتكامل الدولي التي

تؤديها في الاقتصاد النامي ، مع إعاقه النمو الطبيعي للمجتمع المدني ، وذلك بخنق قاعدته واستقلاله الاقتصادي ، ويزيادة الآثار الضارة الخارجية مثل تحطيم البيئة والتمزق الاجتماعي .

ثلاث حالات

في هذا الفصل سوف أتناول بالدراسة ثلاث حالات : جمهورية الصين الشعبية ، كينيا تحت Daniel arapMoi ، أندونيسيا أثناء وبعد سنوات سوهارتو . عايشت كل منها تجربة فساد لافتة ، قد رأت كل منها نخب طموحة استغلت الفرص الاقتصادية بينما يعاني معظم المواطنين من كابوس الفقر . لا توصف ياً منها بأنها بلد ديمقراطية المؤسسات الجيدة . إنها نموذج قوي لسوء استخدام السلطة ، وضعف آليات المحاسبة .

تتفق الصين وكينيا بصورة لافتة مع نموذج أصحاب السلطة الرسمية من حيث ضعف المؤسسات ، الفرص الاقتصادية المتزايدة ، والسياسات غير الديمقراطية . قد تحسن تقييم نظام الحكم في أندونيسيا إلى حد كبير بعد سقوط سوهارتو في عام 1998 ولكن لما سوف نرى من الصعب أن يقال أنها دولة ديمقراطية بعد . لقد تحركت كل من الصين وكينيا نحو السوق - الصين جذرياً بمصطلحات السياسة الاقتصادية ؛ لقد كانت أندونيسيا ولا تزال ضمن اقتصاديات السوق على مدى بعض الوقت ، ولكنها قد أصبحت أقل انفتاحاً إلى حد ما ، استناداً إلى البيانات الأخيرة ربما بسبب التمزق التي تبع سقوط سوهارتو . كلها نسبياً بلدان فقيرة بصورة شاملة ، وكلها (فيما عدا الصين تقع تحت خط المعدل المتوسط طبقاً لمؤشر الأمم المتحدة حول التنمية البشرية . قد حققت الصين نمواً اقتصادياً لافتاً بالنسبة للجيل الماضي . الجيل الأندونيسي في النمو الاقتصادي السريع وغير المتوازن ، والذي توقف على

مدى سنوات عديدة بسبب أحداث 1998 . في كل البلدان الثلاثة المؤسسات الرسمية ضعيفة والحكومية غير فعالة . حقوق الملكية غير مؤمنة ، وتقييمات الرقابة على الفساد تحت المتوسط الذي يناول حقوق الملكية غير مؤمنة ، وتقييمات الرقابة على الفساد تحت المتوسط الذي يناول 98 بلداً . هذه البلدان أكثر تدخلاً من مجموعة القلة المتحكمة والزمرة الواردة في الفصل السابق ، ومع ذلك تقييم فعالية الحكومة ، وجودة اللوائح التنظيمية ، جاءت ما بين معتدلة وضعيفة . أخيراً الحصانة التي تميز فساد أصحاب السلطة الرسمية تعكس في هذه البلدان مؤشرات منخفضة جداً .

الصين : تركب النمر - حتى الآن

الفساد ليس شيئاً جديداً في الصين : تقارير الرشوة ، أحياناً متضمنة الشباب الطموح الذي يسعى إلى غزو الامتحانات الصارمة للحصول على وظيفة تعود إلى قرون كثيرة . قد كانت الرشوة والابتزاز المحلي أمراضاً متوطنة منذ زمن طويل ، تختلف خطورتها مع قدرة الحكومة المركزية على ممارسة سلطة فعالة . في القرن العشرين كانت الطلبات بالنسبة لمدفوعات الرسميين شائعة تحت القاعدة أو الحكم القومي ، ذلك العامل الذي كثف معارضة ذلك النظام .

أكدت استراتيجية مقاومة الفساد ، والتي أعلنت بصورة جيدة المحاكمات والعقوبات ، جهود الانضباط السياسي والأيدلوجي ، والحملات الشعبية الدورية . تضمنت أمثلة الاستراتيجية الأخيرة : ثلاث مجالات للمقاومة (الفساد ، الضياع ، والبيروقراطية) وخمس مجالات للتحركات (الرشوة ، الهروب الضريبي ، سرقة ممتلكات الدولة ، الغش في عقود الحكومة ، وسرقة المعلومات الاقتصادية) .

اقتصاد قوي ومؤسسات ضعيفة

في عام 1978 دشنت الحكومة الصينية إصلاحات ذات توجه إلى اقتصاديات السوق ، الذي أطلق العنان أمام الازدهار الاقتصادي ، وأعد المسرح للنمو السريع للفساد . التخطيط ، الأسعار واتخاذ القرار التي كانت كلها مركزية حل محلها جزئياً ترتيباً تسمح للسلع بأن تباع بحرية أقل أو أكثر طالما تم الالتزام بالمعايير المخططة . استبدلت بمجموعات العمل الجماعي نظام مسئولية الأسرة ، وسمح بدوائر أعمال صغيرة تملكها العائلة . بعض حالات الدعم الحكومية اعتبرت قروضاً ، حصل الرسميون على مستوى المناطق والمحليون على المزيد من الاستقلال ؛ الرسميون وغير الرسميين . يستطيع المديرون الآن اتخاذ قرارات تتعلق بشئون العاملين وبالإنتاج ، وكانوا أحراراً في الاحتفاظ بنسبة من الأرباح معقولة في شركاتهم . قاوم بعض الوظائف الإصلاح ، خوفاً من أن يحمل تهديداً لمكانتهم ووظائفهم . ولكن أفاد كثيرون من حرية التصرف الزائدة ومن الفرص الاقتصادية التي أوجدتها هذا الإصلاح لهم . فتح الاقتصاد القومي على التجارة والاستثمار الأجنبي -على الرغم من أن تنفيذ وشفافية العقود لم تصل بعد إلى المستويات العالمية- وأصبح التصدير أولوية أولى . وحديثاً جداً قد أنشئت أسواق للأسهم ، واقترح مشروع سوف يسمح للمواطنين بأن يصبحوا عملياً مساهمين في مشروعات الدولة .

ولكن كان الإصلاح الاقتصادي لافتاً فيما لم يفعله . لم يكن التمييز بين ما هو خاص وما هو عام في قانون إصلاح الاقتصاد الصيني ذا معنى ، وكانت المعايير الاقتصادية بيروقراطية ، سياسية ، ولذلك ، كانت ضعيفة الارتباط بالأسواق . عندما جاء الإصلاح فكك دولة حزب لينين ، ولكنه لم يبين المؤسسات التي تتطلبها الأسواق المفتوحة مؤسسات بعيدة النظر وتقدم

التسهيلات اللازمة . أصبح تربح الرسميين مشكلة كبيرة ، وأخذ أشكالاً متنوعة مثل القيام بأكثر من وظيفة ، المضاربة ، أخذ الهدايا ، والرشوة أعيد هيكلة المؤسسات القضائية ، ولكنها أصبحت تلعب دوراً سياسياً وغير قابلة للمساءلة ، كما حدث في الإقراض والائتمان . نوائر الأعمال المستقلة ، التجارة ، العمل ومنظمات المستهلك - والتي في بعض النظم الأخرى تدافع عن قيم مهمة ، وتفرض عقوبات من ذاتها - لا تزال غير موجودة ضحايا التعاملات الضبابية والمطالب السياسية تعكس كلاً من نجاح وصعوبات التحول الاقتصادي ، الافتقار إلى منافذ سياسية مشروعة . القدرة البيروقراطية للدولة بطيئة الحركة وعاجز عن الالتحاق بركب انتشار الأسواق ، وقد دخل الحزب مرحلة الفساد التنظيمي . قوى السوق تتكاثر ولكن التحول إلى مؤسسات اقتصاد السوق ، والتكامل اقتصادياً على المستوى القومي - والتي تعترف بتحديات ضخمة تواجهها - لا تزال تلهث مختلفة كثيراً عن متطلبات الاقتصاد المنفتح . كان الرسميون قادرون على ممارسة اختكارات الفساد في كل أنواع الأماكن ، والأوجه الاقتصادية البارزة .

خلقت البيروقراطية جيوباً للحصانة ، غالباً في المناطق الرمامية النامية فيما الدولة والأسواق . استطاع المديرون في القطاعات المملوكة للدولة الدخول في الأنشطة المولودة للأموال في مشروعاتهم الذاتية ، وأثروا أنفسهم بأقل مخاطر عقابية . رفع أعضاء الحزب والإداريون البيروقراطيون مرتباتهم الذاتية ، انفقوا الأموال العامة على الإسكان وإقامة الحفلات والمأدبات السخية ، ضاربوا في العملات الأجنبية ، وحققوا ثروات من التعاملات في السوق السوداء . تبقى سلطة الدولة والحزب مهمة ، ولكن الإشراف غير الفعال ، والانضباط السياسي الضعيف حول السلطة التي

تفككت وتناثرت شظاياها إلى سلع ذات قيمة للاستغلال . ليس فقط الحزب والرسميون في الدولة ، ولكن أيضاً المهنيين مثل المحامين ، المدرسين والأطباء يجمعون الأموال ، والتسهيلات بأقل قيود نظامية . وجدت دوائر الأعمال الدولية أن المسؤولين على كل المستويات يتوقعون المدفوعات . وبينما قد يصف العقد المخرجات المطلوبة ، فإنه لا يضمن نتائج أو يحمي حقوق متوقعة .

تغيير المعايير والقيم

ليس هناك ما يدعو إلى الدهشة ، إذا أخذنا في الاعتبار التغيرات الاقتصادية، ومشكلات الحزب ، فإن " الصين " تمر بأزمة قيم . أخيال تربت على تربة على أيديولوجية المساواة ، قد أصبحوا تحت إغراء أن يتحولوا إلى أغنياء ، وأن يتحولوا بسرعة ، وأطفالهم يعيشون في الريف ، وبصورة متزايدة في المجتمع الكوني . تحول كثير من الشباب بحثاً عن الثروة ، بينما غياب معايير قوية يستندون إليها أدى إلى عدم التمييز بين ما ينبغي وما لا ينبغي من السلوكيات . حتى الآن . يمكن أن يكون صعباً أن تحدد أن ينتهي الفساد ويبدأ الإصلاح : السؤال ما هو التبادل الشخصي ، أو عمليات السوق المقبولة ، وما هي مدفوعات الفساد ، تفنقر إلى إجابات واضحة . في بعض الأماكن ، أولئك الذين يدفعون أو يكسبون عمولات يمدحون بينما في أماكن أخرى يسجنون .

في أواخر السبعينيات (1970) كان مصطلح الفساد يعبر عن ثلاث كلمات صينية : tanwu , shouhui and tequan . الكلمة الأولى تعني "ممارسة سيئة " تتضمن الرسميين في الدولة الذين يستيرون استخدام الملكية العامة عن طريق الاختلاس ، السرقة أو النصب . تعني الكلمة الثانية

استخدام المناصب الرسمية في الابتزاز ، أو قبول الرشاوي . تغطي الكلمة الثالثة سعى الرسميين للحصول على مزايا أو امتيازات . ومع ذلك ، منذ بداية عقد التسعينيات (1990) قد كان " للفساد " مضامين التآكل والتعفن - والآن يشتمل على سلسلة من سوء استخدام الثروة وأيضاً السلطة . مصطلح "الفساد" في الصحافة الصينية تتضمن الآن تصرفات اقتصادية غير قانونية مثل التهرب ، تعاملات السوق السواء ، وإنشاء دائرة عمل غير قانونية ، عرض سلع معيبة للبيع ، التهرب الضريبي ، المقامرة - على سبيل المثال لا الحصر . وكما تفترض هذه القائمة أفكار الأدوار العامة المحددة ، والمصالح والمواقف الشخصية التي يساعد كلاهما على تعريف الفساد ، وتقيد النخب الاجتماعية في مجتمعات أخرى ليس من السهل تطبيقها في الصين .

مقابلة أصحاب السلطة

فساد أصحاب السلطة الرسمية متغلغل ومتنوع ، يشتمل على آلاف الاحتكارات اللامركزية صغيرة وكبيرة . إضعاف الانضباط الحزبي ، مكن كوادرات الحزب على كل المستويات الذين يتمتعون بامتيازات لافئة الآن بالفعل، لكي يكتلوا ويستغلوا السلطة المتناثرة على شكل شظايا صغيرة ويستغلونها ، والتي أصبحت فيما بعد الممر الأساسي إلى الثروة . ومع ذلك، غياب البدائل السياسية يعني أن الذين على غير استعداد للعب المباراة تكونون غير قادرين على اتخاذ إجراءات تعويضية . كان يمكن أن يتعلم أصحاب المبادرات التجارية أن العثور على ممول أو شريك في الحزب أو البيروقراطية يمثل عملاً جيداً .

بعض الفساد يمثل رشوة مباشرة : في مقاطعة Henan سجن Kuntong لاتهامه بالرشوة المرتبطة بعقود بناء طرق ، وهذا ما حدث أيضاً

مع Li zhongshan في مقاطعة Sichuan . ولكن الرسميين في المدينة أو في المقاطعة يمارسون غالباً مغامرات أعمالهم تحت الطاولة . المكافآت كبيرة ، ولكن أولئك القلائل الذين يقبض عليهم يكون الثمن عالياً . لقد حكم على أحدهم بالإعدام في عام 2000 لاتهامه بالرشوة ، بينما سجن زوجته وابنه عن ثروتهما غير المبررة . وهناك الكثير من حالات السجن والموت والانتحار نتيجة اتهامات بالرشوة أو الاختلاس .

قد تبدو أحكام السجن والموت التي ذكرت سابقاً مع فكرة القيود الضعيفة على سلوك الرسميين . ولكن فكر في الأمر بطريقة أخرى . إنهم يقولون الكثير حول عجز حزب الدولة في رقابته للرسميين على أساس متواصل . إن الدولة القادرة على تحقيق عدالة اقتصادية ، وتدير معايير من خلال المحاكم والبيروقراطية ، سوف تطبق جزاءات متنوعة ومعتدلة بسرعة ومصادقية ، ولا تحتاج إلى استخدام إجراءات متطرفة . ولكن تواجه الصين معضلة معقدة : عاجزة عن تنفيذ الانضباط الحربي ، أو سياسة الدولة بفعالية . إنها لا تزال تنقل سلطات مهمة ، وتتمتع بحرية التصرف الواقعية لدى الأفراد في كل أرجاء البلد . الرقابة من أعلى تمر بحالة ضعف ، وأحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني التي تراجع الحصانة الرسمية في كل مكان ، لا وجود لها . في الاقتصاد المتحرر ، ولكن بدون التحول إلى مؤسسات ، فإن أصحاب السلطة الرسميين المهرة ، الذين لم ينخرطوا بعمق في العمل السياسي لديهم الكثير ليكسبوه .

الحزب : قادة يبحثون عن أعضاء

إنه الحزب الشيوعي الذي أسس الجمهورية الشعبية ووفر مثل هذا النظام والتماسك وأمتلك ناصيته على مدى ثلاثين عاماً . امتد التوجيه الأيدلوجي ، التعليم السياسي ، وإصلاح التفكير إلى أسفل حتى مجموعات العمل والجيران . ومع ذلك ، منذ الثمانينيات (1980) تعرض الحزب إلى هجوم وقلق داخلي بسبب ما أطلق عليه فساد تنظيمي ، يصفه Luxiaobo بأنه تغيرات ارتدادية : فشل الحزب في تحويل نفسه إلى نظام إداري رشيد أو أن يدعم حالات قوته الثورية . عندما وقع الحزب في هذه التناقضات ارتدت كوادره إلى الممارسات والمعايير التقليدية . طفت إلى السطح طرق تأدية الأشياء الأقدم والأكثر ارتباطاً بالأشخاص . قد استجاب قادة الحزب بحملات الانضباط الدورية ، ولكنها فشلت في بعث الحيوية في التزامات الكوادر أو التنظيم المحلي . انتهت الثورة الذاتية الحديثة إلى أن نصف خلايا الحزب الريفية كانت " ضعيفة " و " مشلولة " ، وفي نفس الوقت حضور الحزب داخل منظمات الأعمال الجديدة ، تقريباً لم يكن موجوداً . جزء من المشكلة تمثل في أن محاولات الحزب كانت في شكل القيام بأداء أدوار عنيدة : يفترض Gong أن الإيدلوجية النقية تتصارع مع أصحاب ممارسات التحكم وخاصة أثناء عهد الإصلاح والتغير السريع ؛ وحاجة الحزب إلى الانضباط تعرقل تطوير البيروقراطية المستقلة والفعالة ، وتتصارع الأهداف السياسية مع التطبيق الفعال للسياسات .

الفساد مجرد أحد مشكلات الصين ، ولكنه من أهم تلك المشكلات - ليس فقط بسبب نطاقه ، وليس هناك أحد يعرفه على وجه الدقة ، ولكن لأنه يأخذ شكلاً مدمراً . فساد أصحاب السلطة الرسميين من بين أعراض الفساد الأكثر عمقاً ، والذي يثير الشكوك حول ما إذا كانت الصين على مدى الأجل المتوسط أو الطويل ، يمكن أن تتحكم فيه بطريقة ما أو بأخرى . قد تكون الصين تقترب من أزمة قابلة للتحكم حيث النفائض الإدارية في " دولة ضعيفة " تتفاقم من خلال حزب يتآكل غير قادر على التعامل مع التغييرات التي أطلق لها العنان . كانت استجابة الحزب - الدولة حتى الآن أن يتم نقادي التحرر السياسي . على مدى فترة التي حققت فيها تلك الاستراتيجية هيمنة الحزب قيدت بصورة غير منتظمة التأثيرات على السياسة والتنمية ، ومن وجهة نظر القادة سمحت للدول بأن تتبنى أساس مادي للتغيير المتوقع . افترض البعض أيضاً أن التحرر الاقتصادي دون السياسي سمح " للصين " بأن تتفادى أشكال الفساد المزلزلة والعنيفة التي شوهدت في روسيا .

ولكن هيمنة الحزب السياسية المستمرة ربما لم تجب كثيراً على مسألة القابلية للحكم حيث قد تفادها . إنها حرمت الحزب من المنافسة التي سوف تشجع على إحداث التغييرات المطلوبة ، ومن المصادقية التي كان يمكن أن يكسبها عن طريق الاستجابة الفعالة للمشكلات الاقتصادية . إنها قد أنكرت على الدولة التغذية المرتدة الحيوية للتداعيات الاجتماعية نتيجة التحول الاقتصادي . يفتقر المواطنون ودوائر الأعمال عن طريق التنفيس عن شكواهم والتأثير في مضامين السياسات ، بينما حرم النظام ككل من المرونة المشروعة . بفحص تلك الطريقة ، فساد أصحاب السلطة الرسمية ليست مجرد استجابة إلى حوافز اقتصادية ، ولكنه عملية سياسية غير رسمية أيضاً؛ ولكن لأن سياسات الصين ، لم تتكيف وتنحى للعواصف الطارئة ، فإن

الخوف أن النظام بكامله يمكن أن ينهار في لحظة معينة . غياب انفجار نشاط سياسي من مصادر غير متوقعة ، فإن أي دفع متواصل طلب للمساءلة سوف يكون عليه أن يأتي من الحزب وبيروقراطية الدولة . ومع ذلك ، لا يبدو أن كليهما على مستوى المهمة ، وتذكرنا بأن أفكار المساءلة الغربية ليس لها نظير صيني مباشر .

قد تعتمد الرقابة على الفساد على نوع واحد من الإصلاح لم تحاوله الصين بعد : الإصلاح السياسي . سوف يكون ممر الصين إلى التغيير ممر صيني مائة في المائة . ولكن اشتراك المواطنين لقوة حيوية لتشكيل الإصلاح، وليس كجماهير للحملات الشعبية ، يمثل خطوة أولى محورية . وضع المعايير أحد الأشياء ، تتناول شكاوي المواطنين المتعلقة بالفساد شيء آخر تماماً . إذا كانت الحصانة خاصة أساسية في فساد أصحاب السلطة الرسمية ، فإن الإصلاح سوف يتطلب قوى مضادة فعالة . سوف تكون الحريات المدنية الأساسية ، وحقوق الملكية الواضحة والمؤمنة خطوات مهمة جداً ؛ قد تعطي المنافسة السياسية الحقيقية القيادة ، التغذية المرتدة والإشارات السياسية المكتوبة الآن (ولكن كما سوف نرى في حالات كينيا وأندونيسيا أن النمو السريع في المنافسة أكثر مما يجب قد يشجع أعضاء النخب غير الأمنين أن يسرقوا أكثر من ذي قبل) . قد تجبر المطالب العريضة من خلال العملية السياسية نخب الحزب على الهروب من مصيدة الثورة الداخلية المرتدة ، وتحل الأوامر والتعليمات المتصارعة التي تسود حياة الحزب السياسية حالياً .

مثل هذه التغييرات أمنيات المدنية الفاضلة وضروريات على الألسنة فقط . قد قام تحول الصين على الإصلاح الاقتصادي ، ولكن معضلتها الحالية سياسية بالدرجة الأولى . ماذا يجب أن يفعل بالنسبة لآمال ومخاوف

مئات الملايين من أفراد الشعب الذين يرون الآخرين يتربحون على حسابهم، والذين لا يعرفون مكاناً آخر يلجأون إليه ؟ لا نستطيع أن نقلل من شأن التحديات المربعة في مثل هذه الحالات : بالنسبة للحزب " دعه يمر " سوف تكون في كل الاحتمالات النهاية ، بينما سوف تواجه الدولة ضغوطاً مؤسسية ضخمة . ولكن مثل هذا النظام قد يهتز ويترنح ، إذا كان مرناً سياسياً قد لا ينهار . لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن ضغوط الصين اليوم .

كينيا : " الرجل الضخم ، و أصحاب سلطته

على مدى فترة حكم الرئيس الكيني Daniel arapMoi الطويلة (1978 – 2002) كان للرسميين الفاسدين يد ممتدة إلى ما يريدونه إلى حد أن نظراءهم في ديمقراطيات السوق المستقرة قد يحسدونهم فقط . قد يقلق الأمريكيان على نظام أمنهم الاجتماعي ، في " كينيا " ، الرموز السياسية أصحاب المكانة اللافتة سرقوا ببساطة أموال الأمن الاجتماعي القومي - مرتين . أحد المقربين السياسيين للرئيس Moi سرق الأرض التي أقيم عليها سوق عام مزدهر وفي نشاط حيوي على مدى عقدين من الزمن . كدست لجان للنقص والتحريرات أكوماً من الأدلة الواضحة حول حالات الفساد ، ولكن لم يتخذ الكثير من الإجراءات أو لم يتخذ على الإطلاق . كان للفساد في كينيا آثاراً مدمرة على التنمية ، ولكنه يرجع إلى سلطة الزعيم القومي المهيمن .

ميراث الفساد

وكما تقترض فكرة " أصحاب السلطة الرسميين " ، قد شكل الفساد في كينيا ، مؤسسات ضعيفة بصورة مزمنة ، تحرر اقتصادي - عبارة عن ترتيب للفقر المتغلغل ترحم إلى فرص اقتصادية إجبارية للقلّة المحدودة جداً - وقبل وبعد

كل ذلك سلطة سياسية غير خاضعة للمراجعة أو المحاسبة . منذ الاستقلال في عام 1963 ، يدور في الرئاسة السياسيون طلاب الثروة . وفر الأسطورة Jomo Kenyatta رمزاً قوياً للقيادة ، ولكن خلفه تحالف قومي عريض تسلل من خلال التحزب والسلطة الرئاسية والمكانة طلباً للثراء والميزة السياسية . بعد وفاة Kenyatta في 1978 حكم كينيا نظام رئاسي ولكنه تسلطي إلى أقصى حد

مساعدة الذات : الفساد مع الحصانة

فساد احتكار الرئيس وأتباعه لم يكن النوع الوحيد للفساد الذي يحدث في كينيا أثناء عهد Moi . ما يطلق عليه جزئيات الفساد حدثت باعتبارها من المهام اليومية في كثير من الأعمال وخاصة الرسمية ، ودخل في هذه الممارسات أيضاً ، مستثمرون أجانب ، شركات متعددة الجنسيات من خلال الرشوة والابتزاز على أعلى المستويات ، ومن خلال الوصول السهل إلى مراكز اتخاذ القرار . ولكن قدرة الرئيس الكيني وحلفاؤه على سرقة الاقتصاد القومي كانت مشكلة الفساد الكبرى من منظور التنمية والعدالة . كان الفساد شائعاً في عهد Kenyatta ولكن سنوات Moi أحدثت تغييراً . سابقاً ، كان الفساد الكبير يتكون من التلاعب في الميزانيات ، وأنسب مئوية تدفع كرشاوي أو ابتزاز ، في مقابل الترخيص بمشروعات تنمية قانونية . عندما جاء Moi إلى الحكم ، كانت المشروعات ذاتها وهمية ، خادعة ، وتمول أساساً لمصلحة الرئيس وعماله .

كان فساد السلطة القضائية كثيفاً أيضاً ، مع قضاة يقررون قضايا ضد أشخاص أو قبائل بناء على طلب الرئيس نفسه . يحمي القضاة رموز الفساد ، ويساعدون على المحافظة وتفعيل ثقافة الحصانة ، الكثير منهم كان

يطلب رشاوي ويشارك في مشروعات فاسدة مع رسميين آخرين ورموز دوائر أعمال . في خريف 2003 أوقف الرئيس 23 Kibaki قاضياً ، وشكل لجان تحريات لأعضاء السلطة القضائية وجهت تهم إلى حوالي 80 آخرين .

سركات الأرض : الاستخدام والدفاع عن السلطة الشخصية
كانت حصانة الرسميين أكثر وضوحاً وجشعاً في إجمالي سرقات الأرض من أفراد في القطاع الخاص والعام أيضاً . وزراء ، أسر سياسية ، أفراد دوائر أعمال ذوو ارتباطات جيدة ، وطغيان بيروقراطيين محليين مع حماية من أعلى المستويات استولوا على أراضي عالية القيمة ريفية وحضرية . وقد امتد هذا الغزو الشرس حتى إلى الغابات .

سركات الأرض كانت جديرة بالذكر لما تخبرنا به عن ديناميات فساد أصحاب السلطة وعن تأثيراتها على المجتمع بصفة عامة . كان يتم تسهيل سرقة الأرض بواسطة السلطة القضائية ، ضعف البيروقراطية ؛ حيث الضحايا والنقاد الذين يسعون إلى الحصول على تعويضات عن أراضيهم التي نهبت عن طريق الوسائل السياسية لا يجدون من يلجأون إليه .

دولة متحررة ، ومجتمع عرضة للأذى

بسبب تحرر اقتصادي وسياسي محدود أخذ إجراءاته بدون بناء ضروري للمؤسسات والمجتمع المدني ، فإن ضحايا وخصوم سرقة الأراضي ليس أمامهم الكثير من الخيارات . إنهم يحصلون على أقل القليل من المحاكم أو البوليس ، أو لا يحصلون على شيء بالمرة . التصويت لصالح المعارضة كان من غير المحتمل أن يغير شيئاً . استطاعت الصحافة أن تسجل القصص

الإخبارية ، ولكن المجتمع المدني بصفة عامة ، ومؤسسات المساءلة الرأسمالية والأفقية كانت أضعف من أن تقترب من أصحاب السلطة الرسمية .

حاجة كينيا كانت ولا تزال ، ليست فقط في الانتخابات ، ولكن في التحول العميق إلى الديمقراطية ، ودولة قوية وقابلة للمساءلة . يعني ذلك أكثر من مجرد اقتصار دور الدولة في الاقتصاد ، وضع إجراءات المنافسة الانتخابية ، وافترض أن التوازن الصحي بين القوى سوف ينبثق بذاته . إنه يتطلب أن يدرك الأفراد والمجموعات أن مصالحهم واهتمامهم يجب أن تتجه إلى تقوية السياسات والأسواق ، وأن تكون لهم فرص حقيقية للدفاع عن ما يريدونه من بلدهم ومجتمعهم . المؤسسات العامة القوية مهمة جداً في هذا النوع من الإصلاح ، ولكنها لا تنشأ فقط من التشريعات ، أو الإجراءات الإدارية المكثفة . التدعيم المتواصل للطاقة الإصلاحية التي تؤسس على كيانات ومصالح دائمة يجب أن تأتي من المجتمع نفسه . ولكن تنظيم المواطنين من أجل الإصلاح باعتباره غرضاً اجتماعياً جديراً بالاهتمام من النادر أن يكون كافياً : الحد من الفساد قضية عامة ، غالباً يتم الفوز بها من خلال مخاطرة محسوبة ، وتضحية كبيرة . الكفاح المكثف بين القوى الاجتماعية التي تتمتع بجذور حقيقية في المجتمع يكون حيويّاً إذا أمكن الوصول إلى حالات من الاستقرار السياسي والاقتصادي المدعم من خلال المصالح المستمرة .

السلطة بدون مساءلة

يعكس فساد كينيا مشكلات أكثر اتساعاً وأكثر عمقاً . مواطنو كينيا الذين يبلغون 31 مليوناً من هذه البلاد ، المستعمرة البريطانية سابقاً ، متوسط إجمالي ناتجها المحلي فقط 1,000 دولار للفرد في العام ، وتعاني من أعلى

نسبة وفيات في العالم . أكثر من 2 مليون يعانون من مرض الإيدز ، ويحصد المرض حياة 200,000 شخص سنوياً . سوء استخدام الحقوق الإنسانية ، العنف البوليس ، ضعف نظام المحاكم على مدى سنوات جعل حكم القانون موضع شك لدى معظم المواطنين .

بالطبع كينيا ليست وحدة في معاشة فساد أصحاب السلطة . سوف تختلف أساسيات العرض طبقاً لعوامل محلية متنوعة – ومن أهمها ، فقط من الذي في السلطة وماذا يختار هو أو هي أن يفعله مع السلطة . لفحص بعض هذه التباينات ، ولندرس بعمق مضامين التحول إلى الديمقراطية من أجل مقاومة الفساد الخطير تتحول إلى الحالة الأخيرة : أنها أندونيسيا .

أندونيسيا وهتافات : *Korrupsi , Kollusi , Nepotism*

عاشت أندونيسيا أربعين عاماً من فساد أصحاب السلطة الرسمية تحت الرؤساء : سوكارنو وسوهارتو . تميز فترة حكم سوكارنو (1955 – 65) والتي أطلق عليها الديمقراطية الموجهة بالآتي : ميزانيات حكومية ومساعدات دولية غير ملائمة ، حالات سوء استخدام سلطة قضائية وبيروقراطية ، مغامرات مشروعات أعمال من سياسيين وضباط عسكريين . وصلت هذه الممارسات في عهد سوهارتو ، والذي أطلق عليه النظام الجديد (1966 – 98) إلى مستويات أكثر عمقاً وأعلى ربحية . اعتباراً من السبعينيات (1970) فصاعداً كانت امتيازات النخبة والمناصرين أوجه التسويات السياسية على نطاق واسع ، وقد تحمل المواطنون سوء استخدام الرسميين والحكم الشخصي في مقابل نمو اقتصادي سريع ، وحالات سلب ونهب سياسية . كانت هذه متداخلة بطرق معقدة . كانت سلطة سوهارتو الشخصية مدعمة بنظام الرعاية القومية ، سيطرة نظام الحزب الواحد ، وولاء القادة

العسكريين الذين شاركوا في حالات السلب والنهب . إنه كان يستطيع أن يمنح ويمنع المكافآت الضخمة ، يفرض الالتزامات سواء من الدولة نحو سياساته ومن الأفراد نحو صفقات معينة قانونية وغير قانونية . استطاع المستثمرون الأجانب أن يوظفوا عامل الفساد ضمن مشروعات أعمالهم باعتباره الانقياد ، وتنظيم لائح للضرائب في صالح مشروعاتهم .

فساد النظام الجديد

سوف يكون من الصعب حكم أندونيسيا تحت أفضل الظروف . قدم نظام سوهارتو الجديد إلى أندونيسيا باعتباره إصلاحاً قومياً ، سياسياً ، واجتماعياً خلال قيادة رئاسية قوية . لم يكن الفساد من القمة إلى القاعدة مجرد إغراء ، ولكنه جوهر الاستراتيجية السياسية : ولاء النخب المحلية ، البيروقراطيين ، القادة العسكريين ، ورجال الأعمال ، حيث لا يمكن اكتساب مثل هذا الولاء ولكن يمكن شراؤه . بدأ سوهارتو بناء نظام رعاية مكثف ، وبحلول عقد الثمانينيات (1980) وزع فوائد واشترى تدعيماً في كل أرجاء البلاد . جاءت غنائم السلب والنهب من خطوط غامضة تمول من ميزانية الدولة أو من خارجها ، أو من أموال الحكومة أو أموال المساعدات الأجنبية التي كانت ببساطة مسروقة .

الفساد ، أسلوب سوهارتو

مكّن النظام الجديد سوهارتو أن يضع الفساد في شكل هيكل ونظام محدد . استطاع البيروقراطيون ، القادة العسكريون ورموز المجتمع الآخرون تنويع الموارد العامة ، الدخول في مجال دوائر الأعمال أو استخراج رشاي وابتزازات ، ولكن لم يكن مسموحاً لتعاملاتهم أن تخرب التنمية الاقتصادية

أو النظام السياسي . أنشأ سوهارتو شبكة من الضباط العسكريين أو المتعاقدين ترفع تقاريرها إلى سوهارتو باعتباره أعضاءها مفتشين عموميين في كل الوحدات البيروقراطية العامة لتنفيذ ذلك الترتيب . أولئك الذين يتخطون الخطوط الحمراء يقتلون ، يعاقبون بطريقة ما أو بأخرى .

جمع الرئيس سوهارتو ثروة هائلة ، ولكن اللافت للنظر تمثل في الشركات مؤسسات التصدير والاستيراد ، وكل الصناعات التي تتبع شركة سوهارتو القابضة - أطفاله الستة ، أحفاده وأقاربه . يمتلك أعضاء أسرته أسهما في أكثر من 500 شركة محلية ، وأكثر منها عبر البحار ، ويسيطرون على أراضي أكبر من مساحة بلجيكا . بعد التحرر الاقتصادي في الثمانينيات الصناعات الوحيدة التي استمرت تتمتع بسياسات الحماية كانت ممتلكات أسرة سوهارتو . قدرة ثروة الأسرة في عام 1998 بما قيمته 15 بليون دولار .

كان الجيش شريك كامل في النظام الجديد منذ البداية ، وفي تعاملات الفساد أيضاً كان الجيش الرسمي متواصفاً بمعايير المنطقة ، ولكن هناك أرقاماً أخرى في الميزانية مخبأة في مكان ما تخرج لحساب رموز معينة في الجيش أو تغسل من خلال هيئات عامة في الدولة مثل هيئة البترول . أموال من المؤسسات الشخصية للرئيس ساعدت في شراء أسلحة متقدمة للجيش ، عامل آخر يحقق الإخلاص السياسي من قادة الجيش . كانت النتيجة تدفق أموال غير محسوبة إلى رموز العسكريين ، كان الكثيرون منهم نشطاء في مجال دوائر الأعمال أو العقارات .

بعد سوهارتو

الاستياء من الفساد - يلاحظ ، ولكنه ليس مقصوراً على ثوره سوهارتو ، والأموال التي كدسها أطفاله وأقاربه ، وصلت الذروة في عقد التسعينيات

(1990) . عندما أصابت الأزمة الاقتصادية الآسيوية روسيا في مقتل بكل قوتها زلزلت النمو الذي كان قد أعطى الكثير من المواطنين مصلحة متواضعة ولكنها حقيقية في النظام وجففت الأموال المدعمة لشبكة سوهارتو للرعاية . مؤسسات الدولة ، بما في ذلك البيروقراطية والقضائية كانت على مدى فترة طويلة ضعيفة ومعرضة للشبهة (وبقيت كذلك اليوم) . لذلك ، عندما تراجعت هيبة وأهمية سلطة سوهارتو الشخصية أنهار الكيان السياسي، خرج الطلبة إلى الشوارع مطالبين بتجريدته وكانت هتافاتهم المتكررة :
الفساد ، التآمر ، ومحاباة الأقارب - Korropsi , Kullusi , Nepotisme
نفست عن شكواي الملايين .

ماذا بعد بالنسبة لأندونيسيا ؟

بدأ عهد الفساد الجديد في ظل نظام تسلطي مع مؤسسات دولة ضعيفة جداً ، وصلت بصورة جيدة إلى ما وراء دوائر النخبة لتوزيع أشكال متنوعة من الرعاية ، وساعدت على تحقيق الحكم الشخصي للرئيس . ولكنها تغذت على وجسدت نظام السيطرة الذي انتهى في عام 1998 ، وأن التغييرات بعد ذلك الوقت ، قد تأخذ البلد في اتجاه القلة المتحكمة والزمرة المجرمة . حاول الرئيس Megawati Soekarn إعادة بناء جزء من الآلة السياسية القومية القديمة ، ولكنه خسر انتخابات 2004 الرئاسية لصالح الجنرال Yodhoyono بها مس ما بين 60 - 37 في المائة . يوصف الأخير بأنه قادر ، ومتقف ، وعلى خلاف Megawati اهتم بحيوية في الحكم . ولكن تتناثر شظايا احتكارات الدولة ، المنافسة الشرسة بين عشرات الأحزاب ، العنف المزمّن ، ضعف وفساد المحاكم والسلطة القضائية ، كما أن الموارد الطبيعية الأساسية والفرص الاقتصادية في خطر في أندونيسيا قد تذكرنا

بداية عقد التسعينيات (1990) في روسيا . أي من مثل هذه الإدعاءات تدعو إلى التأمل بالطبع في أحسن الحالات ، وسوف تتطلب دراسة مستمرة دقيقة : بعض رموز النظام الجديد ، العادات السياسية ، أنماط الفساد البيروقراطي ، والتأثير العسكري يبقى قوياً .